

# العراق: البحث عن الحلول

خوسيه ريبيرا و أندرو هاربر

**يتسبب العنف المستمر في العديد من مناطق وسط وجنوب العراق في إرغام الآلاف كل شهر على ترك منازلهم. ومن ثم يواجه المجتمع الدولي أزمة إنسانية أكبر وأكثر تعقيداً والتي فاقت كل التوقعات.**

١٩٥١ بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقعون ضمن نطاق التعريف الموسع كأشخاص يهربون من صراع مسلح معمم أو اضطراب مدني.

يوجد بالأردن البالغ تعداد سكانه ٥,٧ مليون نسمة، ما يقرب من ٧٥٠ ألف عراقي. ولتقدير حجم الصعوبات يقابل ذلك- من حيث النسبة بين عدد السكان وعدد اللاجئين- أن تستضيف فرنسا أو المملكة المتحدة ما يصل إلى ٨ مليون لاجئ تقريباً، أو ١١ مليون لاجئ في ألمانيا أو ٤٠ مليون في الولايات المتحدة الأمريكية.

## النزوح الداخلي

الدول المضيفة للعراقيين بالالتحاق بالمدارس الخاصة ولكن معظم العائلات ليس بمقدورها القيام بذلك. ويعد التأكد من الحصول على الخدمات التعليمية أمراً هاماً للأطفال النازحين، حيث يعمل ذلك على توفير الاستقرار والأمل في المستقبل خلال وقت الأزمات، كما يقدم الحماية ضد الاستغلال وسوء المعاملة. كما عمل أيضاً انتشار العائلات المنفصلة ووجود قاصرين وعائلات تعيلها النساء على زيادة الصعوبات التي تواجه العراقيين. فهناك تقارير تفيد بان الفتيات الشابات يلتزمن بشكل متزايد بالمساهمة في دخل العائلة، وأن بعض تلك الفتيات يلجئن إلى الدعارة كوسيلة من وسائل العيش. ونتيجة لذلك، تزداد حوادث العنف الجنسي، ومن ثم تزداد قابلية اللاجئين للهرب وتعرضهم للإيدز. كما تم رصد عمالة الأطفال وأشكال أخرى من أشكال الاستغلال.

تستمر العمليات الإرهابية التي تقوم بها العناصر المسلحة في المناطق المختلطة في إجبار الأشخاص والعائلات على النزوح إلي المناطق ذات الأغلبية الدينية التي ينتمون إليها. كما عملت أيضاً الصراعات المسلحة بين القوات متعددة الجنسيات و قوات الأمن العراقية من جهة وبين المسلحين من جهة أخرى على وجود عمليات نزوح للسكان، وخاصة في مناطق وسط وغرب وشمال العراق. ونتيجة لذلك، أصبحت المناطق المختلطة متجانسة سكانياً بشكل أكبر مما أدى إلى ظهور التجمعات الطائفية واختفاء الأحياء والمدن المختلطة.

وبالإضافة إلى العبء الذي يقع على البنية التحتية للخدمات الاجتماعية المحلية، فإن النازحين داخلياً يعتبرون من وجهة نظر المجتمعات التي تستضيفهم منافسون للموارد النادرة، ومن ثم مسئولون عن زيادة أسعار الغذاء والوقود وقطاع الإسكان. كما أن هناك تمييز يمارس ضدهم منذ أن أصبحوا مسؤولين عن زيادة معدلات الجريمة والدعارة. ومن ثم ازدادت إما القيود المفروضة على دخول النازحين داخلياً أو منعهم من الحصول على الخدمات الأساسية وذلك في كل من محافظات إقليم كردستان مثل دهوك و أربيل والسليمانية. وفي

وقد كانت هناك آمال بعد التدخل العسكري الذي حدث في مارس من عام ٢٠٠٣ أن يعود عدد كبير من المغتربين واللاجئين للعراق والمساهمة في إعادة بنائه وتطويره. وبالفعل عاد ما يقرب من ٣٢٥ ألف لاجئ إلى العراق بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٥ انعكس الوضع، فقد عمل العنف الطائفي والجنائي والسياسي المتصاعد وتضاؤل الخدمات الأساسية وفقدان سبل العيش والتضخم وعدم وضوح المستقبل على تثبيط عزيمة الكثير من العراقيين على العودة، ودفع مئات الآلاف منهم إلى النزوح داخل وخارج العراق. وأصبح نزوح العراقيين هو أكبر عملية نزوح إجباري في تاريخ الشرق الأوسط- متخطيةً بذلك ما حدث خلال النزوح الجماعي للفلسطينيين عام ١٩٤٨.

وهناك واحد من كل تسعة عراقيين إما أن يكون شخصاً نازحاً داخلياً أو شخصاً غادر العراق. وتُقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ما يقرب من ١,٩ مليون عراقي نازح داخلياً، وأكثر من ٢ مليون في الدول المجاورة وما يقرب من ٢٠٠ ألف في دول بعيدة. ويشكل العراقيون اليوم، وفقاً لدراسة قامت بها مفوضية شؤون اللاجئين، أكبر المجموعات التي تطلب اللجوء في ٣٢ دولة صناعية. حيث ارتفعت طلبات اللجوء الخاصة بالعراقيين بنسبة ٧٧ بالمائة في عام ٢٠٠٦ من ١٢٥٠٠ طلب إلى ٢٢ ألف طلب العام السابق. وتأتي السويد في المرتبة الأولى من حيث عدد طلبات اللجوء الذي بلغ ما يقرب من ٩ آلاف طلب، تليها هولندا بـ (٢٨٠٠) طلب، ثم ألمانيا بـ (٢١٠٠) طلب واليونان بـ (١٤٠٠) طلب.

## اللاجئون العراقيون

أوضحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد أن لمست محنة العراقيين عن قرب أن غالبية العراقيين قد غادروا العراق تحت ظروف جعلتهم في حاجة إلى الحماية الدولية. وتُعرف المفوضية اللاجئين بأنهم الأشخاص الذين يقعون ضمن نطاق معيار اللاجئين وفقاً لاتفاقية عام

ويجد العراقيون في الدول المجاورة أنه من الصعب بشكل متزايد إعالة أنفسهم. ومن ثم تخطى الكثير منهم فترات وجودهم القانونية في هذه الدول وأصبحوا مقيمين غير شرعيين، معرضين أنفسهم لخطر الاحتجاز أو الترحيل. ويواجه اللاجئون صعوبات في الخدمات الطبية. كما أن أطفالهم إما غير قادرين على دخول المدارس أو أن المدارس نفسها مزدحمة للغاية بحيث لا يمكنها قبول تلاميذ جدد. وتسمح بعض



الوليد للاجئين، حيث يعاني الكثير منهم من مشاكل صحية تتعلق بالتنفس والأمراض الأخرى، وفي نفس الوقت لا يجدون الرعاية الصحية المناسبة. فقد هربوا من القتل ليواجهوا بيئة مميتة من الحرارة الحارقة والعواصف الرملية المنتظمة. ويتم نقل المياه إلى المخيم باستخدام شاحنات كل يوم ولكن النسبة مقصورة على أقل من لتر واحد من المياه لكل شخص. واليوم، لا يجد الفلسطينيون الذي يهربون من بغداد إلى الحدود السورية مكانا يذهبون إليه سوى مخيم الوليد الذي يفتقر للبنية التحتية اللازمة للمعيشة.

يجب أن تكون مسألة تأمين حياة اللاجئين غير العراقيين، الذين لم يعودوا بمأمن داخل العراق أو من هم محاصرون على الحدود، عنصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الدولية. وهناك حاجة إلى التفكير في احتمالية الانتقال المؤقت لمجموعات معينة من اللاجئين لمناطق داخل وخارج العراق حيث يمكن تأمين الحماية لهم، كإجراء استثنائي وذلك وفقاً لكيفية تطور الموقف.

ويقوم بعض النازحون بالاستقرار مع أقاربهم والعائلات المضيفة أو في المباني العامة: بما في ذلك المدارس المهجورة وخيم الإسكان المؤقتة.

### النازحون المنسيون

هناك ما يقرب من ٤٥ ألف من اللاجئين وطالبي اللجوء من غير العراقيين في العراق، ويعيش معظم هؤلاء اللاجئين في ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر بشكل كبير. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون الجانب الأكبر من هؤلاء اللاجئين، حيث يتمركزون في بغداد، وكانوا معرضين للاضطهاد والقتل منذ عام ٢٠٠٣. ويعتقد أن هناك ما يزيد عن ٥٠٠ فلسطيني قد قتلوا. ومن ثم يستميت الفلسطينيون في الخروج من العراق في إطار جو من الرعب. ويتوقع بأن يكون هناك ما يقرب من ١٤٠٠ فلسطيني يعيشون في ظل ظروف مروعة في مخيمات اللاجئين المنتشرة عبر الحدود العراقية السورية. وتتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدرجة كبيرة بالأحوال المعيشية لمئات الفلسطينيين الموجودين في مخيم

المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية مثل كربلاء والبصرة والنجف والمثنى وذي قار. ولا تقوم السلطات المحلية بتسجيل الأشخاص الذين يصلون إليها كأشخاص نازحين داخلياً أو تسهيل وصولهم إلى السجلات. وهناك مؤشرات تفيد بأن هناك محافظات أخرى قد تحذو حذوها. بينما اتخذت بعض الأحياء في بغداد قيود مشابهة على من يمكنه الدخول والإقامة بها.

وتمثل النساء (بنسبة ٢٨٪) والأطفال (بنسبة ٤٨٪) ثلاثة أرباع الأشخاص النازحين داخلياً. وهناك أعداد كبيرة من الأطفال دون عائل لهم، وعائلات تقوم النساء برعايتها، حيث يبقى الكثير من الأزواج والآباء في مسقط رأسهم، ويرسلون عائلاتهم إلى أماكن آمنة. ومن ثم فإن هناك مؤشرات متزايدة على حدوث عمليات عنف جنسية بين الأشخاص النازحين داخلياً وقيام القوات غير النظامية بتجنيد الأطفال. ويفتقر الكثير من هؤلاء النازحين للدخل الثابت، ويمتلكون مدخرات محدودة. ولا يمكنهم تحمل أسعار الإيجارات المرتفعة.

## تحديات الإدارة عن بعد

سأل أحد مديري البرامج التابعة لوكالة أوروبية غير حكومية تعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين في وسط العراق "ما الهدف من الذهاب إلى بغداد؟ فأنت تعرض حياتك وحياة فريقك معك للخطر لأنهم يجب أن يعتنوا بك. ولو أن العمليات التي تقوم بها هي في الميدان، فمن غير النافع أن تذهب إلى المنطقة الخضراء. ويمكن أن تعرض حياة فريقك للخطر لو طلبت منهم الذهاب إلى المنطقة الخضراء".

منذ عام ٢٠٠٣، لقي ما لا يقل عن ٨٢ من العاملين الدوليين والعراقيين في المساعدات الإنسانية حتفهم في هجمات استهدفتهم، مما أثر بشكل دائم على الطريقة التي تعمل بها الوكالات الإنسانية في هذا الصراع. وبحلول عام ٢٠٠٣، كانت كافة المنظمات الدولية قد سحبت فرقها من العراق، إما بوقف أنشطتها أو بانتهاج طريقة جديدة للعمل. وبينما استمرت الكثير من المنظمات في عملها في شمال العراق، فإن معظم هذه المنظمات قامت بنقل فرقها المتمركزة في وسط وجنوب العراق إلى عمان أو الكويت. وتعد جمعية الهلال الأحمر العراقية، من خلال أفرعها الـ ١٨ وشبكة المتطوعين بها، هي المنظمة الوحيدة القادرة على العمل عبر كافة مناطق العراق. ولكن حتى هذه المنظمة ليست بمأمن من الفوضى التي تنتشر في العراق اليوم: ففي ١٧ ديسمبر، تم اختطاف ٣٠ من العاملين بها من أحد المكاتب التابعة لها في بغداد، وما زال ١٣ منهم مفقودين.

لقد ألزمت المخاوف الأمنية الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى باتخاذ إجراءات مثل الاعتماد بشكل رئيسي على منظمة محلية وفريق العمل بها والقيام بأنشطة عبر الحدود والقيام بعمليات إدارة عن بعد أخرى من خارج العراق. وقد ساهم ذلك لسوء الحظ في الاعتقاد بأن المجتمع الدولي لم يقم بما هو كافٍ لتخفيف معاناة الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات التي تستضيفهم.

وهناك حاجة إلى وجود أساليب جديدة لتخفيف محنة الأشخاص داخل العراق. ويجب أن تكون عملياتنا واقعية وعملية. وقد يستلزم ذلك اعتماداً متزايداً على الصرافين والعمليات الحدودية والعمل مع الأطراف غير الحكومية ونقل مركز العمل من بغداد إلى

مناطق يمكننا الدخول والعمل بها. يوجد لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١١ شريكاً يقومون بتنفيذ برامج حماية ومساعدة نيابة عنها داخل العراق، بما في ذلك توزيع المساعدات غير الغذائية وتقديم ملاجئ الطوارئ وإدارة مراكز معلومات ومساعدات قانونية. وبينما يقوم الفريق القومي الخاص بمفوضية شؤون اللاجئين بمراقبة الأنشطة وفقاً لخطة شهرية تصدق عليها مكاتب المفوضية في الكويت وعمان، فإنه عادةً ما يتم الاتصال اليومي بالزملاء الدوليين من خلال البريد الإلكتروني والمكالمات التليفونية.

وقد يتسبب نقص المعلومات المتاحة للمديرين الخارجيين الذين يتخذون القرارات الأمنية في حذر زائد عن الحد. فقد قال أحد العاملين بمفوضية شؤون اللاجئين "يجب أن تكون القواعد الأمنية الخاصة بالأمم المتحدة أكثر مرونة بحيث يمكننا التحرك مثلنا مثل العراقيين الذين يعيشون في العراق. سوف أحدد ما إذا كان من المناسب بالنسبة لي الخروج أم لا ولن أعرض حياتي للخطر... ولكن هؤلاء الأشخاص هم أقاربنا - يجب أن نقوم بشيء". وقد يكون على العاملين في المنظمات الإنسانية العمل وفق معدل مخفف من المخاطر، وذلك حتى يقوم السياسيون بواجبهم تجاه خلق حيز إنساني آمن.

## معالجة محنة النازحين العراقيين

تستحق الدول المضيفة التقدير لكرمها وصبرها والتزامها الإنساني. كما أنه من المهم أيضاً أن نعترف ونقدر الجهود المضنية التي قامت بها السلطات المحلية ومنظمات الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية داخل العراق وفي الدول المجاورة وغير المجاورة. فقد كانوا بمثابة مصدر هام لدعم العراقيين وتقديم الغذاء والماء والأدوية والملجأ للمحتاجين بالإضافة إلى الدعم الأخلاقي.

كما يجب أن نعترف بأن السلطات العراقية تقوم بأفضل ما يمكنها من أجل إعادة سيادة القانون ومواجهة ثقافة العنف الموجودة حالياً في العراق. وسوف يبحث العاملون في مجال المساعدات الإنسانية عن تخفيف الظروف الصعبة المتزايدة التي يواجهها النازحون الداخليون من الشعب العراقي، وذلك من خلال التوسع في تقديم المساعدات الإنسانية المباشرة لهم وللمجتمعات التي تستضيفهم.

يوجد لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حساسية تجاه جوانب خاصة بالنسبة للدول التي تستضيف أعداد كبيرة من العراقيين. وهناك تحدي هام، وهو تحديد ووضع الإجراءات المناسبة التي تضمن الحماية الدولية للعراقيين الذين هم في حاجة لذلك، وفي نفس الوقت تتماشى مع مخاوف الحكومات التي تتعلق بالأمن والسيادة. وبعد بناء ودعم 'حيز حماية' للعراقيين، والذي يشهد عليه الدعم الدولي لأكثر الدول المتضررة، هو أحد الأهداف الرئيسية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتأمل المفوضية من المجتمع الدولي أن يتعهد بدعم الدول التي تحمل على عاتقها عبء استضافة اللاجئين العراقيين.

وتتمثل أكثر العناصر أهمية، من وجهة نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والخاصة بحماية العراقيين الذي يصلون إلى الدول المجاورة كلاجئين فيما يلي:

### ■ الأمن

### ■ ضمان عدم ترحيلهم

■ عدم معاقبتهم بتهمة الدخول غير الشرعي

■ إتاحة المساعدة الإنسانية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

■ السماح بالإقامة المؤقتة وفقاً لظروف معيشية مقبولة

■ البحث عن حلول قوية، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين، حتى يتاح لهم العودة الطوعية لوطنهم.

ويوصى بعملية التسجيل لتعزيز التخطيط الجيد لتلبية احتياجات المساعدة وتحديد مواطن الحاجة للحماية. وتعمل عملية التسجيل بدرجة كبيرة على تسهيل الجهود التي تبذلها الحكومة لإدارة وجود الأجانب على أراضيها بطريقة أفضل. كما أنه من الجيد تقديم وثائق عند التسجيل والتي تحمي من الترحيل.

وتعترف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الدول المجاورة للعراق لا تنظر إلى التكامل المحلي للعراقيين على أنه خيار قابل للتطبيق،

■ يُقر بأن الحكومة، في الظروف الحالية، يجب أن تمتنع عن إعادة العراقيين إلى دول الجوار أو استعادهم من مناطق وسط وجنوب العراق لإعادة توطينهم في المحافظات الشمالية الثلاث وهي السليمانية وأربيل ودهوك.

إن فرص عمل المنظمات الإنسانية في شمال العراق موجودة، بما في ذلك إمكانية توسيع العمليات من الشمال لتشمل المناطق الجنوبية. ومن الواجب أن تتعاون كافة الأطراف المهتمة بتقديم المساعدات للأشخاص النازحين داخلياً وذلك لتحقيق أفضل استخدام للموارد المحدودة في بيئة العمل الصعبة. وسوف تكون قضايا الأمن والجوانب اللوجستية وأنظمة الاتصال من العوامل الرئيسية لضمان فعالية العمليات الإنسانية في العراق للمستقبل القريب. وهناك حاجة للمحافظة على الحوار وتبادل منظم للمعلومات وذلك من أجل العمليات الخاصة بحماية وتأمين العودة الطوعية، وأيضاً لتعبئة المساعدة الدولية ودعم العمليات الإنسانية.

وتشير العديد من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية إلى وجود وضع متدهور. ومن ثم، فإنه من الضروري التخطيط لتقديم جهود إغاثة تستهدف العراقيين المتضررين، بما في ذلك من لم ينزحوا أو يهجروا من العراق. وبالرغم من أن مسألة الأمن تبقى هي العامل الرئيسي الذي يمنع تقديم المزيد من جهود الإغاثة الخاصة بالأمم المتحدة، فإنه حان الوقت للتركيز على ما يمكن القيام به، وليس على ما لا يستطيع المجتمع الدولي القيام به.

خوسيه ريبيرا (riera@unhcr.org) هو

أحد كبار المستشارين السياسيين في إدارة

تطوير وتقييم السياسات بالمكتب التنفيذي

لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

وأندرو هاربر (harper@unhcr.org) هو

رئيس وحدة دعم العراق بمفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين. وللحصول على آخر

معلومات خاصة بمفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين حول الأزمة العراقية، برجاء

زيارة الموقع التالي:

[www.unhcr.org/iraq.html](http://www.unhcr.org/iraq.html)

١. انظر مقالة غابرييلا وينغرت وميشيل ألفارو بعنوان "هل يستطيع اللاجئين الفلسطينيون أن يجدوا الحماية في العراق؟" نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٦، وذلك على الرابط <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ26/10.pdf>

■ يعزز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني داخل العراق

■ يعزز الجهود الرامية للحد من النزوح الإجباري للسكان وذلك عن طريق إضعاف وتقليل الأسباب التي تدفع الناس إلى الهروب من منازلهم: وتختص السلطات العراقية والمجتمع الدولي في استغلال كل فرصة لتقليل الأسباب التي تدفع العراقيين إلى ترك منازلهم.

■ يضمن حرية الحركة للبحث عن الأمان

■ يضمن توفير الحماية وتقديم المساعدات المادية لمن تركوا العراق، وذلك بالتوافق مع القانون الدولي الخاص باللاجئين، مع إدراك أن العودة الطوعية في حال ضمان الحماية والكرامة هي الخيار الأفضل عندما يكون ذلك ممكناً

■ يضع حلول فورية للمشاكل الإنسانية لأكثر المجموعات تضرراً

■ يبدأ في اتخاذ الإجراءات لخلق ظروف، بما في ذلك بالنسبة لإعادة إصلاح الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمناطق المتضررة، للسماح للعراقيين بالعودة عندما يكون ذلك ممكناً، و يقدم حلول قوية لمن لا يمكنهم العودة.

■ يدعم وصول المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين بغض النظر عما إذا كان ذلك في مناطق الصراع أو المناطق التي ليس بها صراع

■ يضمن عدم التمييز بالنسبة للحصول على خدمات الدولة مثل الخدمات الصحية ونسب الغذاء والوقود والخدمات التعليمية

■ يعترف بحق العودة الطوعية للوطن بشكل آمن أو بالاستقرار الطوعي في مكان النزوح الحالي أو في أي مكان آخر في العراق

■ يوفر طريقة أكثر موضوعية للبت في طلبات اللجوء الخاصة بالعراقيين في الدول الأجنبية

وتعترف بأن العودة الطوعية للوطن هو الحل الأفضل. ومع ذلك، فإن السماح بدخول الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وفرص الاعتماد على النفس هو أمر مطلوب لدرجة كبيرة. وتشجع مفوضية اللاجئين على وجود دعم قوي للوزارات الرئيسية التي تتأثر بدرجة مباشرة بوجود العراقيين مثل وزارات الصحة والتعليم، وذلك لتقديم تسهيلات إضافية تعود بالنفع المباشر على اللاجئين العراقيين والمجتمعات التي تستضيفهم، وأن يكونوا على استعداد للمساهمة في تعزيز الطاقة الوطنية.

وتستمر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التزامها بدعم السلطات العراقية في تقديم المساعدة والحماية للسكان المهجرين في العراق والمساعدة قدر الإمكان في تفادي حدوث عمليات نزوح جديدة وأيضاً تنفيذ حلول قوية. وسوف تقدم المفوضية، وفقاً للبرامج الحالية ومن خلال إطار العمل الخاص بمسئولياتها وفقاً لسلسلة من وكالات اللاجئين التابعة لها، المساعدة الأساسية للأشخاص والمجموعات لتحسين الموارد المجهددة. ويشتمل ذلك على تقديم ملاجئ طوارئ للأشخاص النازحين داخلياً وإعادة إصلاح أو بناء منازل العائلات المضيفة وعمل تحسينات ذات تأثير سريع على البنية التحتية والخدمات العامة ودعم الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة الضعيفة. وفيما يخص جوانب الحماية الخاصة المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً، وتكميلاً للحماية التي تقدمها الحكومة العراقية، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوف تستمر في مراقبة وضع هؤلاء النازحين وتقديم حماية لهم عن طريق توسيع طاقة شبكتها من مراكز المساعدات والمعلومات القانونية، ومن خلال المكاتب الإضافية والفرق المتنقلة والدعم الفني وتدريب فرق العمل. وسوف يكون الهدف من ذلك تقديم مساعدة مباشرة (في أحوال معينة، تشتمل على إعادة إصدار وثائق الهوية في حال فقدانها وشهادات الحالة المدنية وشهادات الزواج والميلاد) والدفاع نيابة عن الأشخاص النازحين داخلياً والأشخاص المعنيين الآخرين بالتزامن مع أصحاب المصالح من أجل تحسين مستوى الوصول إلى الخدمات.

وهناك حاجة إلى وجود تحرك على المستوى السياسي بشكل عاجل لتحسين الوضع الإنساني وتحديد أسبابه الرئيسية. كما أنه من المطلوب وجود عمل منسق لتحديد النهج الدولي متعدد الأوجه والذي: